



أثر هيكل الرقابة الداخلية وفق إطار COSO على الحد من الاحتيال المالي في شركات التأمين الأردنية، من جهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين

د. سامر محمد حسين عكور

قسم المحاسبة/ الجامعة الامريكية المفتوحة

تاريخ ارسال البحث 2024/2/15 تاريخ القبول 2024/3/30

الملخص

لتحليل البيانات واختبار الفرضيات، وذلك بالاستعانة بالبرنامج الاحصائي SPSS. وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر معنوي وإيجابي لهيكل الرقابة الداخلية وفق إطار COSO بأبعاده (بيئة الرقابة، تقييم المخاطر، أنشطة الرقابة، المتابعة (التقييم)) على الحد من الاحتيال المالي في شركات التأمين الأردنية، من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين. وأوصت الدراسة بإجراء شركات التأمين الأردنية مراجعات دورية لفعالية نظم الرقابة الداخلية وتقييمها لضمان التحديث المستمر، واتباع سياسات وإجراءات واضحة لمكافحة الاحتيال تتضمن خطوات واضحة للتحقيق في الحالات المشتبه به.

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر هيكل الرقابة الداخلية وفق إطار COSO بأبعاده (بيئة الرقابة، تقييم المخاطر، أنشطة الرقابة، المعلومات والاتصالات، والمتابعة (التقييم)) على الحد من الاحتيال المالي في شركات التأمين الأردنية، من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين، وذلك باتباع المنهج الوصفي التحليلي. وتكون مجتمع الدراسة من كافة شركات التأمين العاملة في المملكة الأردنية الهاشمية، والبالغ عددها (20) شركة (18 شركة تأمين تجارية، 2 شركة تأمين إسلامية). واستخدمت الدراسة الاستبانة الإلكترونية التي تم تصميمها وتوزيعها على عينة مكونة من (233) مدققاً خارجياً، كما استخدمت الأساليب الاحصائية المناسبة

الكلمات المفتاحية: هيكل الرقابة الداخلية وفق إطار COSO، بيئة الرقابة، تقييم المخاطر، أنشطة الرقابة، المعلومات والاتصالات، والمتابعة (التقييم)، الاحتيال المالي، شركات التأمين الأردنية.

A The Impact of the Internal Control Structure According to the COSO Framework on Reducing Financial Fraud in Jordanian Insurance Companies, From The Point of View of External

Abstract: The study aimed to identify the impact of the internal control structure according to the COSO framework with its dimensions (control environment, risk assessment, control activities, information and communication, and follow-up (evaluation)) on reducing financial fraud in Jordanian insurance companies, from the point of view of the external auditors, by following the descriptive and analytical approach. The study

population consisted of all insurance companies operating in the Hashemite Kingdom of Jordan, which numbered (20) companies (18 commercial insurance companies, 2 Islamic insurance companies). The study used an electronic questionnaire that was designed and distributed to a sample of (233) external auditors. It also used appropriate statistical methods to analyze data and test hypotheses, using the statistical program SPSS. The study

found a significant and positive impact of the internal control structure according to the COSO framework with its dimensions (control environment, risk assessment, control activities, information and communication, and follow-up (evaluation)) on reducing financial fraud in Jordanian insurance companies, from the point of view of

external auditors. The study recommended that Jordanian insurance companies conduct periodic reviews of the effectiveness of their internal control systems and evaluate them to ensure continuous updating, and follow clear anti-fraud policies and procedures that include clear steps to investigate suspected cases

Keywords: Internal Control Structure According to the COSO Framework, Control Environment, Risk Assessment, Control Activities, Information and Communication, Follow-Up (Evaluation), Financial Fraud, Jordanian Insurance Companies.

نظام الرقابة الداخلية، فهو يمثل الجوهر الأساسي لسير أعمال الشركات وتحقيق أهدافها، وأحد أهم الأدوات التي تساعد إدارة الموارد ومراقبتها وقياسها وحمايتها من الهدر والضياع وكشف ومنع الغش فيها، والتأكد من الامتثال للقوانين واللوائح التنظيمية، كما يعتبر خط الدفاع الذي يحمي مصالح كافة الأطراف من خلال زيادة الموثوقية والاعتمادية في القوائم المالية والتقليل من مخاطر الغش والتلاعب فيها (ناصر، 2019). وقد تطورت أنظمة الرقابة الداخلية على مر السنين لتحقيق العديد من الأهداف والالتزام بالعديد من المتطلبات (مقدم ومايو، 2016)، ولقد كان لوقوع العدد الكبير من الفضائح والقضايا المالية وقضايا الحوكمة التي طالت العديد من الشركات على اختلاف أحجامها؛ الدور الأبرز في هذا التطور،

1- المقدمة

شهد العالم في الآونة الأخيرة إرتفاعاً متزايداً في حدة ونوعية حالات الاحتيال المالي والمتمثلة في معدلات الجرائم المالية والفساد والتضليل في القوائم المالية، مما أسفر عنه حدوث إنهيارات مالية للعديد من الشركات على اختلاف أنواعها وأحجامها (Dimitrijevic & Milutinovic, 2021)، وقد ساعد الوضع السياسي والاقتصادي الراهن في ازدياد حالات الاحتيال بكافة أشكاله، وسرعة انتشاره. وفي خضم هذا الوضع، سارعت الشركات عامةً إلى اتخاذ إجراءات وسياسات حازمة تضمن حمايتها من كافة أشكال الاحتيال، وتصد عنها قدر الإمكان جميع أنواع المخاطر التي قد تتعرض لها. وقد انصب التركيز في هذا المجال على

الرقابة الداخلية تمثل جزءاً أساسياً في أنشطة الشركة، حيث أنها تمثل منظومة من الأعمال والممارسات التي تحدث خلال أداء الشبكة لمهامها وعملياتها، وتشكل أحد عناصر النظام التي تتبعه الإدارة في تنظيم وتوجيه عملياتها (Ejoh & Ejom, 2014). ولذا، فقد جاءت هذه لتوضح أثر هيكل الرقابة الداخلية وفق إطار COSO بأبعاده (بيئة الرقابة، تقييم المخاطر، أنشطة الرقابة، المعلومات والاتصالات، والمتابعة (التقييم)) على الحد من الاحتيال المالي في شركات التأمين الأردنية.

2- مشكلة الدراسة

يشكل الاحتيال المالي لدى شركات التأمين تحدياً كبيراً يؤثر على سلامة القطاع التأميني واستقراره المالي، فهو يؤدي إلى زيادة التكاليف، وتراجع ثقة العملاء في الشركة، وحدوث خسائر مالية كبيرة تؤثر على قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه حاملي الوثائق الشرعيين، وتعرضها للعديد من المشاكل والتعقيدات القانونية والتنظيمية. ويأخذ الاحتيال المالي لدى شركات التأمين العديد من الأشكال منها احتيال حاملي الوثائق واحتيال الموظفين واحتيال الوسطاء والوكلاء واحتيال

حيث باتت الحاجة ملحة لتوفير أقصى درجات الحماية للمستثمرين من خلال الحد من وجود الهياكل التنظيمية المزدوجة وتخفيض الصلاحيات المتداخلة إلى أدنى حد ممكن (Gelinas et al., 2017)، ومساعدة الإدارة على تحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية وتمكينها من إدارة المخاطر التي تواجهها بصورة أفضل من أجل الحد منها وتقليل احتمالية حدوثها. ونظراً للأهمية التي تحققها أنظمة الرقابة الداخلية، فقد أخذت العديد من المنظمات والهيئات واللجان المهنية العمل على إرساء القواعد والأنظمة والقوانين والمعايير الرقابية الهادفة إلى ضبط عمل أنظمة الرقابة الداخلية وتفعيل عناصرها، والتي كان من أبرزها لجنة COSO (Committee of Sponsoring Organizations). حيث تمثل اهتمام هذه اللجنة في إعداد معايير أساسية لأنظمة الرقابة الداخلية، والتي حظيت بالقبول العام، وشاع استخدامها على نطاق واسع، وقد عمدت هذه اللجنة إلى تحديد عناصر هذا النظام في (5) عناصر، تمثلت في: (البيئة الرقابية، تقييم المخاطر، الأنشطة الرقابية، المعلومات والاتصالات، والمتابعة (التقييم)) (COSO, 2013). ومن منظور إطار (COSO) فإن

الرقابة الداخلية وفق إطار COSO على الحد من
الاحتيال المالي في شركات التأمين الأردنية، وتسعى
الدراسة للإجابة عن الأسئلة التالية:

- ما مستوى اهتمام شركات التأمين
الأردنية بتطبيق هيكل الرقابة الداخلية
وفق إطار COSO؟
- ما مستوى اهتمام شركات التأمين
الأردنية بالحد من الاحتيال المالي؟
- هل يوجد أثر لهيكل الرقابة الداخلية
وفق إطار COSO بأبعاده (بيئة الرقابة،
تقييم المخاطر، أنشطة الرقابة،
المعلومات والاتصالات، والمتابعة
(التقييم)) على الحد من الاحتيال المالي
في شركات التأمين الأردنية؟ ويتفرع من
هذا السؤال ما يأتي:

- أ- هل يوجد أثر لبيئة الرقابة على الحد من الاحتيال
المالي في شركات التأمين الأردنية؟
- ب- هل يوجد أثر لتقييم المخاطر على الحد من
الاحتيال المالي في شركات التأمين الأردنية؟
- ج- هل يوجد أثر لأنشطة الرقابة على الحد من
الاحتيال المالي في شركات التأمين الأردنية؟

أطراف أخرى. ولذا، يتطلب من شركات التأمين تبني
إجراءات فعّالة ومتواصلة لمكافحة كافة أشكال
الاحتيال التي قد تتعرض لها، وتطبيق إجراءات
رقابية وتقنية متقدمة، والتشديد على اتباع
التشريعات والتوجيهات ومعايير الرقابة الداخلية
بهدف تحسين إدارة المخاطر، حيث يشكل نظام
الرقابة الداخلية الفعال أحد عناصر الأمان
للشركات، إذ يعمل على مراقبة الأداء، ومتابعة
تطبيق الممارسات المناسبة، والكشف عن الأخطاء
والانحرافات قبل وخلال تطبيق الشركة للأنشطة
الرقابية المختلفة. وبالمقابل، فإن اتصاف هذا
النظام بالضعف يوفر بيئة خصبة لحدوث الأخطاء
العملية، والتي قد تعرض الشركة للعديد من
المخاطر. ويعد نظام الرقابة الداخلية وفق نموذج
COSO أحد الأطر الموجهة لتحسين إدارة المخاطر
في الشركات، الأمر الذي فتح المجال طرحت العديد
من التساؤلات والاستفسارات حول الدور الذي
يلعبه هيكل نظام الرقابة الداخلية وفق إطار
COSO في تنمية وزيادة قدرة الشركات وخاصةً تلك
الشركات المرتبطة بمؤسسات القطاع المالي على
إدارة المخاطر بكافة أشكالها، ومنها الاحتيال المالي.
ولذلك فإن مشكلة الدراسة تتمحور حول أثر هيكل

استمرارية عملها وتعزيز قدرتها على تحقيق أهدافها. كما تبرز الأهمية العملية للدراسة في إلقاء الضوء على هيكل الرقابة الداخلية ودور شركات التأمين الأردنية في الحد من الاحتيال المالي، من خلال عرض أبرز مواطن القوة والضعف لديها، مما يسهم في توجيه إدارات شركات التأمين الأردنية إلى إجراء التعديلات والتحسينات اللازمة والتي تؤدي إلى تطوير نظام الرقابة الداخلية لديها وتحسين سياساتها وتوجهاتها في الحد من الاحتيال المالي، مما يسهم في نجاحها وتقديمها وتطورها.

4- أهداف الدراسة

هدفت الدراسة بشكل رئيس إلى التعرف على أثر هيكل الرقابة الداخلية وفق إطار COSO على الحد من الاحتيال المالي في شركات التأمين الأردنية. وينبثق عن هذا الهدف الأهداف الفرعية الآتية:

- التعرف على مستوى اهتمام شركات التأمين الأردنية بتطبيق هيكل الرقابة الداخلية وفق إطار COSO.

د- هل يوجد أثر للمعلومات والاتصالات على الحد من الاحتيال المالي في شركات التأمين الأردنية؟
هـ- هل يوجد أثر للمتابعة (التقييم) على الحد من الاحتيال المالي في شركات التأمين الأردنية؟

3- أهمية الدراسة

أولاً: الأهمية العلمية (النظرية)، تبرز أهمية الدراسة من الجانب العلمي في زيادة الوعي والمعرفة لدى الباحثين والمفكرين إلى جانب إدارات شركات التأمين الأردنية بأهمية نظام الرقابة الداخلية وفق إطار COSO وتأثيرها على الحد من الاحتيال المالي، وتقديم المقترحات التي تدعم عملية اتخاذ القرارات الفاعلة في شركات التأمين الأردنية، والتي تسهم في تحقيق أهدافها. كما تبرز الأهمية العلمية للدراسة في إثراء المكتبة العربية بهذا النوع من الدراسات.

ثانياً: الأهمية العملية (التطبيقية)، تبرز أهمية الدراسة من الجانب العملي في استخلاص الإيجابيات المتحصلة عن الدور الذي تؤديه مكونات نظام الرقابة الداخلية وفق إطار COSO في الحد من الاحتيال المالي، وبالتالي توجيه صناعات القرار في شركات التأمين الأردنية نحو الأهمية المتحققة من هذا الدور، والتي من شأنها أن تسهم في ضمان

5- فرضيات الدراسة

H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لهيكل الرقابة الداخلية وفق إطار COSO بأبعاده (بيئة الرقابة، تقييم المخاطر، أنشطة الرقابة، المعلومات والاتصالات، والمتابعة (التقييم)) على الحد من الاحتيال المالي في شركات التأمين الأردنية. ويشق من هذه الفرضية ما يأتي:

H01: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لبيئة الرقابة على الحد من الاحتيال المالي في شركات التأمين الأردنية.

H02: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لتقييم المخاطر على الحد من الاحتيال المالي في شركات التأمين الأردنية.

H03: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لأنشطة الرقابة على الحد من الاحتيال المالي في شركات التأمين الأردنية.

H04: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للمعلومات والاتصالات على الحد من الاحتيال المالي في شركات التأمين الأردنية.

• التعرف على مستوى اهتمام شركات التأمين الأردنية بالحد من الاحتيال المالي.

• التعرف على أثر هيكل الرقابة الداخلية وفق إطار COSO بأبعاده (بيئة الرقابة، تقييم المخاطر، أنشطة الرقابة، المعلومات والاتصالات، والمتابعة (التقييم)) على الحد من الاحتيال المالي في شركات التأمين الأردنية. ويتفرع من هذا الهدف ما يأتي:

أ- التعرف على أثر بيئة الرقابة على الحد من الاحتيال المالي في شركات التأمين الأردنية.

ب- التعرف على أثر تقييم المخاطر على الحد من الاحتيال المالي في شركات التأمين الأردنية.

ج- التعرف على أثر أنشطة الرقابة على الحد من الاحتيال المالي في شركات التأمين الأردنية.

د- التعرف على أثر المعلومات والاتصالات على الحد من الاحتيال المالي في شركات التأمين الأردنية.

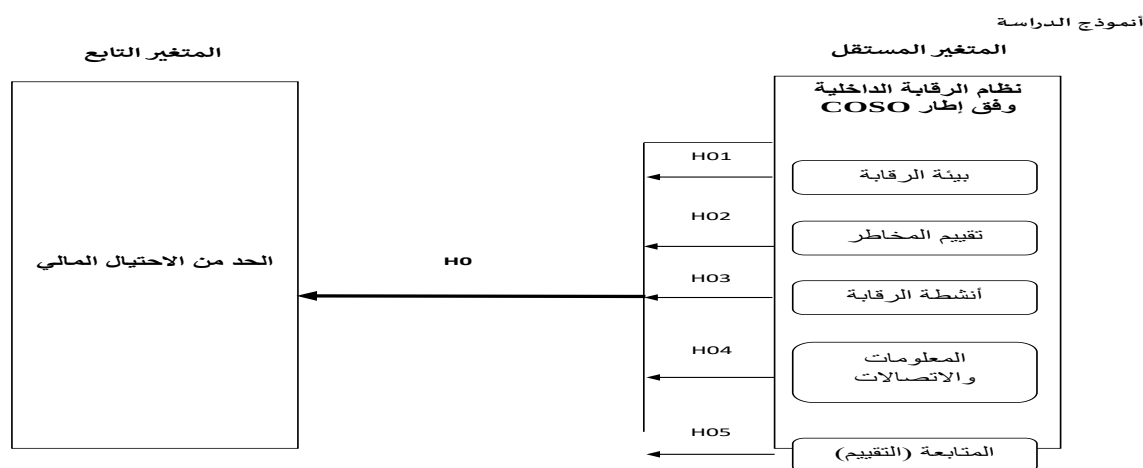
هـ- التعرف على أثر المتابعة (التقييم) على الحد من الاحتيال المالي في شركات التأمين الأردنية.

من الاحتيال المالي في شركات التأمين الأردنية.

H05: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى

معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للمتابعة (التقييم) على الحد

6- نموذج الدراسة:



الشكل (1): نموذج الدراسة

7- المفاهيم الاصطلاحية

القدرة على تحقيق الأهداف المحددة (Badara & Saidin, 2013).

تقييم المخاطر: إجراء تحليل للمخاطر التي تتعرض لها المنظمة، والتي تؤثر على تحقيق أهدافها، وتحديد إمكانية حدوثها، والعمل على الحد من تأثيراتها وانعكاساتها إلى مستوى مقبول من خلال تبني الممارسات الملائمة لمواجهتها وإحكام السيطرة عليها وضبطها (مجيد، 2019).

أنشطة الرقابة: الممارسات والإجراءات التي تضعها إدارة المنظمة بهدف مساعدتها على إحكام الضبط

هيكل الرقابة الداخلية وفق إطار COSO: "العملية التي يتم تصميمها بهدف توفير تأكيد مناسب بكفاءة وفعالية الأنشطة والعمليات التشغيلية وتعزيز الثقة في القوائم المالية والالتزام بالأنظمة والقوانين واللوائح" (COSO, 2013).

بيئة الرقابة: المعايير والسياسات الرقابية التي يتبناها مجلس الإدارة والإدارة العليا في المنظمة، والتي تعكس مواقفهم وتوجهاتهم ذات العلاقة بنظام الرقابة الداخلية وأهميته، بما يساهم في تعزيز قدرتهم على مواجهة المخاطر وتضمن لهم

- والسيطرة في المنظمة من خلال ضمان الإلتزام بالقوانين والتوجيهات والتشريعات (Njeri, 2014).
- المعلومات والاتصالات: الأساليب والاستراتيجيات المستخدمة في دعم أنشطة وعمليات نظام الرقابة الداخلية والتي تتمثل في استخدام معلومات تتصف بالملاءمة والجودة العالية، وتفعيل قنوات اتصال لتبادل المعلومات بين كافة الأطراف المرتبطة بعلاقات مع المنظمة (الجرد، 2013).
- المتابعة (التقييم): مراقبة مكونات هيكل الرقابة الداخلية وتقييم جودة أدائها وفعاليتها بشكل دوري ومستمر لتحديد مدى قدرته على تحقيق الأهداف والغايات وفقاً لما هو مخطط له، وكفاءته في الاستجابة للتغيرات الحاصلة في إجراءات الرقابة (فلاح وجميل، 2015).
- الاحتيال المالي: استخدام الخداع للحصول على منفعة دون وجه حق أو أي ممارسة تنطوي على استخدام الخداع للحصول المباشر أو غير المباشر على شكل من أشكال الاستفادة المالية لمرتكب الجريمة، أو تسهيل ذلك لغيره لتؤدي إلى شكل من أشكال الخسارة للطرف الذي تعرض للاحتيال (البنك المركزي الاردني، 2022).
- 8- حدود الدراسة
- الحدود العلمية: تقتصر هذه الدراسة على معرفة أثر هيكل الرقابة الداخلية وفق إطار COSO بأبعاده (بيئة الرقابة، تقييم المخاطر، أنشطة الرقابة، المعلومات والاتصالات، والمتابعة (التقييم)) على الحد من الاحتيال المالي في شركات التأمين الأردنية.
- الحدود البشرية: ستمثل الحدود البشرية في مدققي الحسابات الخارجيين المزاوئين لمهنة التدقيق في الأردن.
- الحدود المكانية: اقتصرت هذه الدراسة على شركات التأمين الأردنية، والبالغ عددها (20) شركة موزعة بين (18) شركة تأمين تجارية، و(2) شركة تأمين إسلامية.
- 9- الإطار النظري والدراسات السابقة
- أولاً: الرقابة الداخلية
- تعتبر الرقابة الداخلية من الأدوات الهامة التي تستخدمها الشركات عامة؛ بهدف ضبط المهام والعمليات التي تقوم بها والتحكم بها، حيث تسعى إلى تطبيق المعايير والقوانين النازمة للعمل، مما يؤدي إلى تخفيض في حجم المخاطر والحد من

التقارير اللازمة والتي تتصف بالدقة والموضوعية والالتزام بالقوانين والسياسات التي وضعت من قبل الإدارة (COSO, 2013)، وجاء في المعيار رقم (315) من معايير التدقيق الدولية على أن الرقابة الداخلية هي عملية مصممة ومتأثرة بالإدارة وبكل المعنيين بإدارة الشركة، والتي بموجبها يمكن الحصول على تأكيد عام بأن الأهداف المتمثلة بتحقيق مصداقية البيانات المالية، وتحقيق كفاءة وفعالية العمليات التشغيلية وتحقيق الالتزام بالسياسات والقوانين والأنظمة قد تم تحقيقها (Brown et al., 2019). وأشار المعهد الأمريكي

للمحاسبين القانونيين (AICPA) The American Institute of Certified Public Accountants تعريفه للرقابة الداخلية بأنها خطة تنظيمية تشتمل على العديد من الخطط والتدابير التي تعتمد عليها المنظمة لحماية أصولها (AICPA, 2020). أما من جهة الباحثين والمفكرين، فقد عرفت الرقابة الداخلية بأنها قيام وحدات الإدارة بالرقابة على أنشطتها وأعمالها وأدائها العام، والتأكد من أنها تتم ضمن ما هو مخطط دون وجود انحرافات في الأداء (المغربي، 2018). وبأنها نظام يُنشأ بواسطة الإدارة بحيث تلتزم به المستويات الإدارية جميعها بغية

الفساد المالي والإداري، كما تعتبر مكوناً رئيساً من مكونات نظام الحوكمة في الشركات وخاصة فيما يخص إدارة المخاطر (Raji et al., 2020). وتعد وظيفة الرقابة واحدة من أهم وظائف الإدارة في كافة الشركات، وعملية الرقابة في مفهومها الشامل تتضمن مراقبة إدارية، وأخرى محاسبية، لهما أدوات واجراءات خاصة بكل منهما، كما أنها وظيفة مرتبطة بكافة الأنظمة الأخرى داخل الشركة وتتكامل معها، وهي قد تكون من داخل الشركة تقوم بها أقسام مختصة.

مفهوم الرقابة الداخلية

تعددت التعريفات المقدمة لمفهوم الرقابة الداخلية، وذلك حسب الجهة النازمة للتعريف. فمن جهة المنظمات والهيئات الدولية، عرفت لجنة رعاية المؤسسات (COSO) الرقابة الداخلية على أنها عملية يقوم بها كلاً من الهيئة الإدارية ومجلس الإدارة والإدارة على حد سواء بالتشارك مع الأطراف ذوي العلاقة حيث يتم تصميمها بشكل يساعد على إعطاء تأكيد معقول حول قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها المرتبطة بالعمليات التشغيلية بالإضافة إلى قدرتها على حماية الأصول من الضياع وإعداد

نحو تحقيق الأهداف التنظيمية، وبالتالي فإن النظام الرقابي الفعال هو الذي يتمكن من تحقيق الموائمة بين أهداف الأفراد وأهداف التنظيم (Daft, 2011). كما تهدف إلى ضمان تحقيق المنظمة لأهدافها وفق ما خطط لها، وضمان إنجاز الأنشطة بكفاءة وفعالية عالية، إضافة إلى وضع الإجراءات التصحيحية عند اكتشاف أي انحراف عن الخطط الموضوعية مسبقاً، فالرقابة التي تتسم بالفاعلية والكفاءة، يجب أن تتم من خلال مجموعة من الوسائل والأدوات التي تمكنها من الحكم على مدى كفاءة وفعالية البرامج والأنشطة، ومدى انسجامها مع الخطط الموضوعية، التي تسعى من خلالها لتحقيق الأهداف المطلوبة من هذه النظم (المغربي، 2020). وفي بعض الأحيان قد يحدث ظروف غير متوقعة تسبب انحرافاً عن الأداء المنشود، وبين الخطط والأهداف التي ترغب المنظمة بتحقيقها، وبين تنفيذ هذه الأهداف، وهنا تبدو أهمية الرقابة الداخلية بكشف هذا الانحراف ومعرفة أسبابه ومن ثم اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجته ومنع تكرار حدوثه مستقبلاً (Attaran & Woods, 2019). وقد لخص Weygandt وآخرون (2020) أهداف الرقابة الداخلية في ضمان دقة المعلومات

تحقيق أهداف الشركة المحددة مسبقاً من حيث حماية الأصول والتأكد من دقة البيانات والمعلومات المالية والتحقق من إمكانية الاعتماد عليها في عملية اتخاذ القرار وتشجيع الالتزام بالتشريعات الناظمة للعمل (عبد الحسين، 2023). وبأنها خطة تنظيمية تتضمن وسائل وإجراءات محددة مسبقاً من إدارة الشركة بهدف تقديم المساعدة في تحقيق الأهداف المرجوة، من خلال التأكد من صحة وكفاءة تنفيذ مهام المنظمة وأنشطتها وتطبيق السياسات الإدارية والمحافظة على أصول المنظمة وممتلكاتها من خلال الكشف عن الغش والخطأ، والتحقق من صحة واكتمال السجلات المالية واعداد التقارير المالية في الوقت المطلوب (الدرود، 2023). مما سبق يرى الباحث أن الرقابة الداخلية هي الوظيفة الإدارية التي تستهدف ضمان سلامة التصرفات المالية والإدارية والوظيفية، والكشف الكامل عن الانحرافات، ومدى مطابقة هذه التصرفات مع القوانين والقواعد النافذة.

أهداف الرقابة الداخلية

تهدف الرقابة الداخلية بشكل عام إلى التحقق من أن عمل الأفراد في التنظيم يكون موجهاً

والبيانات المحاسبية التي تُقدم لمتخذي القرار، وتشجيع الامتثال للتشريعات الداخلية والخارجية الناضمة للعمل، ورفع مستوى الإنتاجية والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة عن طريق التأكد من أنه تم استخدامها بصورة كفؤة وفعالة. وأضاف Raji وآخرون (2020)، إلى أنه من أهداف الرقابة الداخلية الأخرى حماية الأصول على اختلاف أنواعها، وتقييم إنجاز الأهداف الموضوعة مسبقاً، وتعزيز الشفافية والمصادقية.

هيكل الرقابة الداخلية وفق إطار COSO

ظهر الإطار المتكامل للرقابة الداخلية COSO (Committee Of Sponsoring Organizations) في أوائل العقد الأخير من القرن الماضي، حيث يعتبر ثمرة التعاون بين جمعية المحاسبة الأمريكية (AAA) ومعهد المديرين التنفيذيين الماليين (FEI) ومعهد المدققين الداخليين (IIA) والمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) ومعهد المحاسبين الإداريين (IMA)، حيث تعتبر هذه المنظمات من أبرز المهتمين في مجال الرقابة الداخلية (Sofyani et al., 2022). وقد هدفت إلى توفير إطار رقابي عام يهتم بعمل الرقابة

الداخلية للشركات، حيث يعتبر حجر الأساس في تصميم وتقييم النظام الداخلي للرقابة والامتثال للتشريعات الناضمة للعمل في المنظمات (Aksoy & Aksoy, 2020). وتم إصدار أول إطار متكامل للرقابة الداخلية في عام 1992، حيث قدم نفسه مرشداً للإدارة من أجل تقييم وتعزيز الرقابة الداخلية بصورة كفؤة وفعالة، وقد أصبح هذا الإطار مرجعاً عالمياً مقبولاً، حيث بدأت منظمات الأعمال على اختلاف أشكالها تعتمد عند وضع التشريعات التي تنظم عملها وعند تطبيق اللوائح المتعلقة بضبط الأنشطة الداخلية (Jimenez-Andrade, 2022)، كما حفز هذا الإطار المنظمات على اختلاف أنشطتها في شتى بقاع العالم إلى تكثيف جهودها من أجل بناء أنظمة رقابة داخلية حديثة ومتقدمة، وقد خضع هذا الإطار للتحديث في عام 2013 (Lawson al., 2017). ويقصد بهيكل النظام الرقابي بشكل عام، الحد الأدنى من القواعد والمبادئ الواجب توافرها داخل التنظيم لقيام نظام سليم وفعال للرقابة الداخلية، فعلى الرغم من صعوبة وضع نظام مثالي للرقابة الداخلية يفي باحتياجات المنظمات باختلاف أنواعها، بسبب اختلاف وتباين الظروف الخاصة بكل منظمة، إلا

المنظمة (Mahsina et al., 2016). مما سبق يرى الباحث أن هيكل نظام الرقابة وفقاً لإطار (COSO) هو جزء من أنشطة وعمليات الشركة، والتي تتأثر بإدارة الشركة وأعضاء مجلس الإدارة، ويتم تصميمها للحصول على تأكيد معقول بكفاءة وفعالية العمليات، والالتزام بالأنظمة والتشريعات والقوانين، وتطبيق الإجراءات اللازمة لحماية الأصول، ودقة البيانات المحاسبية وملاءمة القوائم المالية وإمكانية الاعتماد عليها.

ويقوم هيكل الرقابة الداخلية وفقاً لإطار COSO على عدد من العناصر التي تشكل أبعاد هذا الهيكل الرقابي، وتشمل

أولاً: بيئة الرقابة، وهي المعايير والسياسات الرقابية التي يتبناها مجلس الإدارة والإدارة العليا في المنظمة، والتي تعكس مواقفهم وتوجهاتهم ذات العلاقة بنظام الرقابة الداخلية وأهميته، بما يسهم في تعزيز قدرتهم على مواجهة المخاطر وتضمن لهم القدرة على تحقيق الأهداف المحددة (Nawawi & Salin, 2018). وتعتبر بيئة الرقابة الأساس لكافة عناصر الرقابة الداخلية، وتشمل عدداً من المبادئ كالاستقامة والأخلاق والنزاهة، بحيث تُمكن الإدارة

أن هناك مجموعة من القواعد العامة التي يمكن اعتبارها مكونات أساسية تشكل الهيكل العام للرقابة الداخلية، ويمكن الاعتماد عليها لبناء نظام متكامل وفاعل للرقابة الداخلية (الوقاد وديان، 2010). ومن أبرز هياكل نظم الرقابة الداخلية ما يعرف بهيكل نظام الرقابة وفقاً لإطار (COSO)، والذي يعرف بأنه العملية التي يتم تصميمها بهدف توفير تأكيد مناسب بكفاءة وفعالية الأنشطة والعمليات التشغيلية وتعزيز الثقة في القوائم المالية والالتزام بالأنظمة والقوانين واللوائح (COSO, 2013). وهو مجموعة من العناصر والأنشطة التي تهدف إلى ضمان تحقيق كفاءة وفعالية الأنشطة التشغيلية وموثوقية التقارير المالية للمنظمة، والتأكد من التزامها بالقوانين والمبادئ التنظيمية، وصولاً إلى تحسين جودة المعلومات المحاسبية وإضفاء الشفافية على أداء المنظمة (بدوي، 2011). وهو مجموعة من العمليات المصممة لتمكين المنظمة من تطوير نظام رقابي داخلي كفؤ وفعال، بهدف السيطرة على التغيرات في بيئة العمل والأنشطة التشغيلية للمنظمة، وتقليل مستوى المخاطر إلى مستويات مقبولة، ودعم اتخاذ القرارات السليم والحوكمة في

ثالثاً: أنشطة الرقابة، وهي الأنشطة التي تحكمها السياسات والإجراءات التنظيمية، والتي تهدف إلى تنفيذ الإجراءات التي تضمن التخفيف من مستوى المخاطر التي تؤثر على تحقيق الأهداف، وهذه الأنشطة يتم القيام بها بكافة المستويات الإدارية وفي مراحل مختلفة في العمليات، ومن الأمثلة على هذه الأنشطة الرقابية، التفويض والموافقة والتحقق والتسوية والمراجعة والفصل بين الواجبات والمسؤوليات (Zulfachmi & Sudarmojo, 2017).

رابعاً: المعلومات والاتصالات، وهي الأساليب والاستراتيجيات المستخدمة داخل التنظيم لدعم أنشطة وعمليات نظام الرقابة الداخلية، والتي تتمثل في استخدام معلومات تتصف بالملاءمة والدقة والجودة العالية، إضافة إلى الأساليب المتبعة لتفعيل قنوات الاتصال اللازمة لتبادل هذه المعلومات بين كافة الأطراف المرتبطة بعلاقات مع المنظمة سواء كانت داخلية أو خارجية (الجرد، 2013). وتتضح أهمية المعلومات والاتصالات في توفير وتبادل والحصول على المعلومات اللازمة لتنفيذ إجراءات الرقابة الداخلية وتقييمها، بما يضمن للإدارة العليا التأكد من قدرة الأفراد داخل

العليا من القيام بمهامها الرقابية والإشرافية والتوجيهية، إضافة إلى تمكين الإدارة من استقطاب ذوي الكفاءة من الموارد البشرية، وتدريبهم وتطوير أدائهم وصولاً إلى تحقيق الأهداف التنظيمية بالشكل الأمثل (لظن، 2016). وتتعلق بيئة الرقابة بأخلاقيات المنظمة وبالطريقة والأسلوب الذي تعمل بها، وهي تشير إلى توفير مناخ تنظيمي ملائم من شأنه أن يمكن الأفراد من أداء أنشطتهم بكفاءة، وتحمل مسؤولياتهم الرقابية (السبوع، 2011).

ثانياً: تقييم المخاطر، وهي عملية تحليل المخاطر التي تتعرض لها المنظمة، والتي تؤثر على تحقيق أهدافها، وتحديد إمكانية حدوثها، والعمل على الحد من تأثيراتها وانعكاساتها إلى مستوى مقبول من خلال تبني الممارسات الملائمة لمواجهتها وإحكام السيطرة عليها وضبطها (مجيد، 2019). ووفقاً للسبوع (2011) فإن تقييم المخاطر تشير إلى اجراءات التعامل مع المخاطر التي تشكل تهديدا لتحقيق أهداف المنظمة، بحيث تتضمن تحديد وتحليل وتخمين المخاطر المحتملة، واجراءات الاستعداد لها قبل وقوعها.

من الشركات العملاقة، وحدثت خسائر ضخمة
والحاق الضرر بالنظم الاقتصادية.

مفهوم الاحتيال المالي

على الرغم من تعدد التعاريف التي ظهرت
لتوضيح مفهوم الاحتيال المالي، إلا أنها اتفقت
جميعها على أنه عمل غير قانوني ومخادع يهدف إلى
تحقيق مكاسب غير مشروعة، حيث عرفه شاهين
(2022) بأنه استخدام المهنة لتحقيق مكاسب
شخصية أو منفعة، أو هو عمل متعمد لخداع
الأشخاص أو المنظمة للاستفادة من مواردهم وهو
يتضمن إجراءات مخطط لها وتنفيذ بعناية مما
يؤدي إلى استغلال موارد المنظمة لتحقيق مكاسب
شخصية. وعرفه معلي والحلو (2022) بأنه
ممارسة تنطوي على استخدام الخداع أو التضليل
للحصول المباشر أو غير المباشر على شكل من
أشكال الاستفادة المالية لمرتكب الجريمة، أو تسهيل
ذلك لغيره لتؤدي إلى شكل من أشكال الخسارة
للطرف الذي تعرض للاحتيال. وبين Hilal وآخرون
(2022) بأنه عمل يعتمد على طرق ملتوية وفعل
مقصود من قبل الأطراف الداخلية، التي قد تشمل
شخصاً واحداً أو عدة أشخاص من الإدارة، أو

التنظيم على تنفيذ واجباتهم ومسؤولياتهم داخلياً
تجاه الوحدات التنظيمية والأفراد الآخرين،
وخارجياً تجاه أصحاب المصلحة (Zulfachmi &
Sudarmojo, 2017).

خامساً: المتابعة (التقييم)، وهي عملية مراقبة
مكونات هيكل الرقابة الداخلية وتقييم جودة أدائها
وفاعليتها بشكل دوري ومستمر لتحديد مدى قدرته
على تحقيق الأهداف والغايات وفقاً لما هو مخطط
له، وكفاءته في الاستجابة للتغيرات الحاصلة في
إجراءات الرقابة (فلاح وجميل، 2015). وتركز هذه
العملية على وجود خطة متابعة وتقييم توضح ما
يجب اتباعه، وما هي الأنشطة اللازمة لإجراء عملية
المتابعة والتقييم، ومن المسؤول عنها، وتهدف
المتابعة والتقييم إلى مراقبة وتقييم الأداء، ومراقبة
نظام الرقابة الداخلية ومراقبة وتقييم الامتثال
للمتطلبات الخارجية (Putri et al., 2017).

ثانياً: الاحتيال المالي

يمثل الاحتيال المالي تحدياً متزايداً يؤثر
بشكل كبير على المجتمع والاقتصاد العالمي، ويعكس
مشكلة معقدة تتجلى في العديد من الأشكال
والأساليب، وقد نتج عن التعرض لها انهيار العديد

الخسارة للطرف الذي تعرض للاحتيال، وليس من الضروري أن يقتصر الاحتيال على المنافع النقدية أو المنافع المالية، فالاحتيال يشمل أيضا التحريف المتعمد للحقيقة لإغراء شخص بتقديم معلومات دون وجه حق بهدف اكتساب مزايا غير قانونية أو بهدف الإضرار بالطرف ضحية الاحتيال.

أنواع الاحتيال المالي

عادةً ما يلجأ المحتال إلى استخدام طرق مبتكرة تسمح له بممارسة السلوك غير الأخلاقي بطريقة غير ملفته للجهات الرقابية، ومع التقدم والتطور التكنولوجي أصبحت عملية إكتشاف الاحتيال أكثر تعقيداً وصعوبة في كل مرة (Chen & Han, 2023). وقد ظهرت العديد من انواع الاحتيال المالي، منها ما هو متعلق بصفة المحتال، ومنها ما هو متعلق بطبيعة عملية الاحتيال، وكما يأتي:

- احتيال العاملين: حيث يقوم العاملون بارتكاب أخطاء متعمدة في السجلات المحاسبية، بهدف اخفاء سرقة موارد المنشأة. وتستخدم الشركة في مكافحة هذا النوع من الاحتيال وتخفيض حدوثه أنظمة رقابة، حيث تعمل هذه الأنظمة على تحليل إشارات خطر

الموظفين، أو من قبل الأطراف الخارجية الأخرى وذلك بهدف تحقيق مصالح شخصية على حساب الفئات الأخرى حيث تنطوي عمليات الاحتيال على الغش والخداع المتعمد، وذلك من خلال سوء استخدام مرونة السياسات والمبادئ المحاسبية في معالجة العمليات المالية، مما يؤدي إلى العرض الخاطئ وإحداث التحريفات في البيانات المالية بشكل يجعلها غير معبرة بصدق وعدالة عن المركز المالي ونتيجة الأعمال، وهو ما قد ينعكس سلباً على قرارات المستثمرين الحاليين والمرتقبين ومستخدمي البيانات المالية. ويتسبب الأسلوب المتعمد في ممارسة الاحتيال إلى حدوث خسائر ضخمة تقدر بمليارات الدولارات سنوياً، ويؤدي إلى تقويض الثقة في المؤسسات المالية والنظم الاقتصادية والبيانات التي تعرضها، ونظراً لتأثير تلك الخسائر يجب أن تطوير وتطبيق آليات رقابية وتقنية متقدمة وفعالة لاكتشاف الاحتيال في البيانات المالية (صفاء، 2017). مما سبق يرى الباحث ان الاحتيال المالي هو عبارة عن فعل متعمد ينطوي على استخدام الحيلة بهدف الحصول المباشر أو غير المباشر على شكل من أشكال الاستفادة المالية لمرتكب الجريمة، أو تسهيل ذلك لغيره لتؤدي إلى شكل من أشكال

مستخدمي التقارير المالية (المعموري
والشريف، 2021).

أسباب ودوافع الاحتيال المالي

وضع كريسي عام 1950 نموذج مثلث
الاحتيال، ومن خلاله تم تفسير سبب ودوافع قيام
الأشخاص بتنفيذ عملية الاحتيال، وتم ذلك عن
طريق مقابلات أجراها مع محتالين، وتوصل إلى ما
يعرف حالياً بنظرية (مثلث الاحتيال)، ونص على أن
تصرف الشخص بطريقة احتيالية يعتمد على وجود
مشاكل مالية لا يمكن الإفصاح عنها (الدوافع)، أو
عوامل تدفع المجرم للقيام بالجريمة (الفرص)،
بالإضافة إلى توفر المبررات التي تفسر تصرفه
(المبررات) (الطائي وفخري، 2019).

- الفرصة: و يقصد بها امتلاك الموظف المحتال
القدرة على الوصول إلى الأصول للقيام بعملية
الاحتيال، أو القدرة على إدارة إجراءات الرقابة،
بالإضافة إلى المسؤوليات والتفويض الذي قد يتيح
له الفرصة لارتكاب عمليات الاحتيال، إذ إن هناك
علاقة مباشرة بين توافر الفرصة لارتكاب عمليات
الاحتيال والقدرة على إخفاء ذلك الاحتيال، ويرتبط
توافر الفرص لارتكاب الاحتيال بدافع الارتكاب؛ إذ

العاملين وما يحتويه من عناصر فرعية؛
كإشارات الخطر المتعلقة بالسلوك وظروف
العمل والأجور (Omar et al., 2016).

- احتيال الإدارة: حيث تعتمد الإدارة ارتكاب
أخطاء مقصودة في السجلات، بهدف التلاعب
بالمركز المالي وما ينتج من أعمال والتدفقات
التقديرة، على الرغم من وجود نظام رقابة
داخلي قوي (Avortri & Agbanyo, 2020).
- احتيال سوء استخدام الأصول: ويتعلق هذا
الاحتيال بالتلاعب وإساءة استخدام واختلاس
الأصول من خلال الإستيلاء على المقبوضات،
أو إختلاس الأصول المادية أو الإستيلاء على
الملكية الفكرية أو تكبيد الشركة مبالغ مالية
مقابل سلع وخدمات وهمية غير مستلمة
(الناغي والبسطويس، 2023).
- أعداد التقارير المالي بشكل غير صحيح: حيث
يتم التلاعب بشكل متعمد في القوائم المالية،
وذلك للخروج بنتائج مالية غير صحيحة،
وتكون سبباً في زيادة أسعار أسهم الشركة،
ويتم ذلك من خلال حذف مبالغ معينة أو
التلاعب بالأسعار بهدف ان يتم خداع

- إنه كلما سمحت أو توافرت الفرصة زاد الدافع على ارتكاب الاحتيال، والعكس ليس صحيحاً، حيث يعتمد أن توافر الفرص على وجود الثغرات أو نقاط الضعف في الأنظمة الرقابية للشركة، بالإضافة إلى أن العديد من عمليات الاحتيال ترتكب من قبل الموظفين الذين يتم منحهم الثقة من قبل الإدارة أو المشرفين نظراً لتقليل إجراءات الرقابة عليهم (Christian et al., 2019).
- المبررات: يتم من خلالها تفكير الموظف ان السلوك الاحتيالي من وجهه نظرة مقبول وهو عامل الحسم، ويعتبر التبرير قرار واع من قبل القائمين بالاحتيال أن حاجاتهم أهم من احتياجات الآخرين، ويقوم مرتكبو الاحتيال بتبرير أفعالهم، حيث أن التبرير هو اقتناع الشخص أو مجموعة أشخاص للقيام بالاحتيال (Huang et al., 2017).
- الدافع: الاحتياجات الشخصية وضعف الايمان بالحفاظ على اصول الشركة او ربما العلاقات العدائية بين الشركة والموظفين ممن لديهم إمكانية الوصول إلى النقد أو الأصول الأخرى وغيرها من الاسباب قد تدفع لإساءة استخدام هذه الأصول (عبد الرزاق وأمين، 2023).
- أساليب الاحتيال المالي
- أشارت العديد من الدراسات إلى العديد من الأساليب الاحتيالية لعمليات الاحتيال المالي، ومنها (عدوس وآخرون، 2021)، (Choi & Lee, 2018):
- تضليل القوائم المالية من خلال غش وفساد المدقق الخارجي.
 - المعالجات الخاطئة للأصول غير الملموسة مثل تكاليف البحوث والتطوير وتحميلها على قائمة الدخل بدلاً من رسمتها.
 - استخدام أسلوب التمويل من خارج الميزانية لتضليل القوائم المالية.
 - التأثير الإيجابي على سمعة إدارات الأنشطة النوعية في الأسواق، بهدف تحسين القيمة المالية المتعلقة بأدائها.
 - الغش المتعمد من خلال استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية لتضليل القوائم المالية.
 - سوء استغلال الموارد من خلال غش وفساد الموظفين والمديرون.
 - تحسين الأداء المالي للشركة بهدف تحقيق مصالح شخصية تنعكس إيجابياً على إدارات

- الأنشطة النوعية، لإظهارها بصورة جميلة أمام مجلس الإدارة.
- الحادثة، أو افتعال الحوادث لتقديم مطالبات كاذبة.
- إدارة الإيرادات من خلال سوء استغلال مرونة القواعد والمبادئ المحاسبية.
- احتيال العاملين، مثل اختلاس العاملين للأموال المخصصة للتعويضات أو الأقساط.
- المبالغة في تقييم عناصر الأصول والخصوم. الغش من خلال التجارة بالمعلومات الداخلية.
- وفيما يتعلق بشركات التأمين، فإن أساليب الاحتيال فيها تشمل مجموعة متنوعة من الطرق التي يستخدمها الأفراد أو الموظفون أو الوسطاء لتحقيق مكاسب غير مشروعة على حساب الشركة أو حاملي الوثائق. ومن الأساليب الشائعة:
- احتيال حاملي الوثائق، مثل الادعاء بإصابات أو أمراض زائفة بهدف الحصول على تعويض مالي، والمبالغة في قيمة الأضرار أو الخسائر الحقيقية لتضخيم قيمة التعويضات المستلمة، والإدعاء بالسرقة أو تلف الممتلكات للحصول على تعويضات غير مستحقة، أو تقديم نفس المطالبة إلى شركتين تأمين للحصول على تعويض مزدوج عن نفس
- تأمينات
- الاحتيال الوسيط والوكلاء، مثل إصدار وثائق تأمين بدون علم الشركة أو ببيانات مغلوطة لجني عمولات غير مستحقة، أو تحصيل الأقساط من العملاء دون تحويلها للشركة، أو تقديم معلومات مضللة للعملاء حول سياسات التأمين لزيادة المبيعات بشكل غير أخلاقي.
- احتيال الشركات المتخصصة، مثل التلاعب في نتائج الفحوصات الطبية وإعداد تقارير طبية غير حقيقية لزيادة قيمة المطالبات، أو التواطؤ مع شركات إصلاح السيارات أو البناء لتضخيم تكاليف الإصلاحات.

دراسة (وهيب والصفار، 2022)، والتي هدفت
الدراسة إلى البحث في إمكانية تقويم نظام
المعلومات المحاسبي استناداً إلى مكونات الرقابة
الداخلية بما يعزز جودة المعلومات المحاسبية،
وبيان جوانب القصور عند عدم الإيفاء بمكونات
الرقابة الداخلية فيما يخص مصداقية المعلومات
المحاسبية. وتوصلت إلى وجود ضعف في تنفيذ
الأنشطة الرقابية والسياسات والإجراءات.

دراسة (بني هاني والمومني، 2022)، والتي هدفت
الدراسة إلى التعرف على أثر الرقابة الداخلية على
تحسين مؤشرات الأداء في المناطق الحرة الأردنية،
واختبار الأثر المدل للحوكمة على العلاقة بين
الرقابة الداخلية وتحسين مؤشرات الأداء في هذه
المناطق. وتم استخدام قائمة اختبار لمؤشر الرقابة
المفروضة من قبل الهيئة الحاكمة للمجموعة
الأردنية للمناطق الحرة والتنمية لقياس الرقابة
الداخلية مكونة من (17) بند. وتوصلت إلى وجود
أثر إيجابي معنوي للرقابة الداخلية على تحسين
مؤشرات الأداء (الميزان التجاري، عدد المستثمرين،
عدد عقود الاستثمار)، وأثر سلبي معنوي على
تحسين صافي الربح.

- الاحتيال في التأمين الصحي، مثل تقديم
مطالبات لعلاجات أو إجراءات طبية لم تتم في
الواقع، والمبالغة في تكلفة الخدمات الطبية
المقدمة، أو استخدام معلومات أشخاص
مؤمن عليهم لتغطية علاج أشخاص غير
مشمولين بالتأمين.

ثالثاً: الدراسات السابقة

الدراسات العربية

دراسة (فروانة وعياد، 2022)، والتي هدفت إلى
التعرف على مدى فعالية أنظمة الرقابة الداخلية
(الالتزام بأهداف نظام الرقابة الداخلية، الإلتزام
بخصائص نظام المعلومات، الرقابة على مدخلات
النظام، والرقابة التنظيمية) في تطوير الأداء المالي في
بنك فلسطين، والكشف عن علاقة الخدمات
البنكية عبر الإنترنت به، وتوضيح معالم ومحددات
نظام الرقابة الداخلية السليم في البنوك، وبيان
دور نظام الرقابة الداخلية في تحقيق استقرار
المعاملات والمؤسسات البنكية. وتوصلت إلى وجود
علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين أبعاد
فعالية أنظمة الرقابة الداخلية وبين تطوير الأداء
المالي في بنك فلسطين.

دراسة (أحمد، وآخرون، 2020)، والتي هدفت الدراسة إلى تقييم نظام الرقابة الداخلية فيما يختص بالمصروفات والإيرادات في الوحدات الحكومية، وتقييم نظام الرقابة الداخلية فيما يختص بعناصر هيكل الرقابة الداخلية في منشآت قطاع الأعمال، ومعرفة مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية المتبع بوزارة المالية في ولاية النيل الأبيض في حماية الأصول والبيانات. وتوصلت إلى أن الاهتمام بنظام الرقابة المحاسبية وتجويده يجعل هنالك التزام بمقومات النظام المحاسبي، وأن تمكين نظام الرقابة المحاسبية يؤكد على دقة وجودة المعلومات المحاسبية ويقلل من فرص الاختلاس والغش، ووجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من الرقابة المحاسبية والضبط الداخلي وبين جودة النظام المحاسبي.

الدراسات الأجنبية

دراسة (Hamed, 2023)، والتي هدفت الدراسة إلى البحث في تأثير الالتزام بأنظمة الرقابة الداخلية (البيئة الرقابية، وتقييم المخاطر، والأنشطة الرقابية، والمعلومات والاتصالات، والمراقبة) على استدامة الأداء المالي للبنوك في سوق عمان للأوراق

دراسة (عنيزة وخنجر، 2021)، والتي هدفت إلى تحليل العلاقة بين مكونات هيكل الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) (بيئة الرقابة وأنشطة الرقابة وتقييم المخاطر والمعلومات والاتصال وأنشطة المتابعة)، وجودة المعلومات المحاسبية وفق الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في القطاع العام. وتوصلت إلى وجود علاقه قويه بين مكونات هيئه الرقابة الداخلية وجودة المعلومات المحاسبية، حيث جاء محور بيئة الرقابة في المرتبة الاولى تلاه أنشطة المتابعة ثم أنشطة الرقابة الداخلية ومن بعدها محور العمليات والاتصال واخيرا محور تقييم المخاطر.

دراسة (عاشور والبسيوني، 2021)، والتي هدفت الدراسة إلى مناقشة وتحليل نظام الرقابة الداخلية في ظل تداعيات جائحة كوفيد - 19، وبيان العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية في ظل جائحة كوفيد - 19 والأداء المالي للشركات المقيدة بالبورصة المصرية. وتوصلت إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرقابة الداخلية في ظل جائحة كوفيد - 19 وكل من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية كمؤشرات لقياس الأداء المالي، في حين لم تظهر هذه العلاقة عند ربحية السهم.

جودة المعلومات المحاسبية، وضمان سلامة أصول المنشآت، والحد من الاحتيال المالي، وتحسين الوقاية من المخاطر، وأن بيئة الرقابة تعتبر الأقوى تأثيراً في جودة المعلومات المحاسبية، يليه الأنشطة الرقابية، ثم تقييم المخاطر، ومن ثم المعلومات والاتصالات، وأخيراً المراقبة بأقل تأثير.

دراسة (Hanoon et al., 2021)، والتي هدفت إلى البحث في تأثير مكونات الرقابة الداخلية (بيئة الرقابة، وأنشطة الرقابة، وتقييم المخاطر، والمعلومات والاتصالات، والتقييم) على الأداء المالي للقطاع المصرفي العراقي. وتوصلت إلى أن مكونات الرقابة الداخلية لها تأثير كبير على الأداء المالي، وقد تبين وجود علاقة إيجابية قوية بين أنشطة الرقابة والأداء المالي، تلاها تقييم المخاطر، ثم المراقبة، ومن ثم بيئة الرقابة، وأخيراً المعلومات والاتصالات.

دراسة (Monteiro et al., 2021)، والتي هدفت إلى البحث في العوامل التي تؤثر على فائدة المعلومات المالية، وذلك من خلال تحليل تأثير كل من جودة نظام الرقابة الداخلية وجودة نظام المعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية، وبالتالي على فائدة المعلومات المالية. وتوصلت إلى أن

المالية. وتوصلت الدراسة إلى أن البنوك تلتزم بمتطلبات أنظمة الرقابة الداخلية وأن هذا الالتزام يؤثر بشكل إيجابي وكبير على استدامتها المالية، كما توصلت الدراسة إلى أن أنشطة الرقابة والمعلومات والاتصالات ومكونات المراقبة الخاصة بأنظمة الرقابة هي المحركات الرئيسية لأداء البنوك.

دراسة (Dovzhyk, 2023)، والتي هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر الرقابة الداخلية على جودة المعلومات المحاسبية. والتي توصلت إلى أن عدم اكتمال الرقابة الداخلية وسوء تنفيذها تعد من أهم الأسباب التي تؤدي إلى إضعاف الجودة في المعلومات المحاسبية.

دراسة (Nguyen et al., 2023)، والتي هدفت الدراسة إلى بيان أثر الرقابة الداخلية على جودة المعلومات المحاسبية في الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية في فيتنام. وتم قياس الرقابة الداخلية بمكونات إطار COSO وهي: البيئة الرقابية، الأنشطة الرقابية، تقييم المخاطر، المعلومات والاتصالات، والمراقبة. وتوصلت إلى أن عوامل الرقابة الداخلية لها أثر إيجابي على جودة المعلومات المحاسبية، وتؤدي دوراً هاماً في زيادة

الحالة الائتمانية. وتوصلت إلى أن بيئة الرقابة لها التأثير الأكبر على كفاءة الرقابة الداخلية، يليه المعلومات والاتصالات، ثم تصنيف الحالة الائتمانية، في حين كان لمتغير الرقابة التأثير الأقل على فعالية الرقابة الداخلية، وتؤدي أنشطة المعلومات والاتصالات دورًا مهمًا في تحسين فعالية الرقابة الداخلية في البنوك التجارية المساهمة، وأن حجم البنك وتصنيف الحالة الائتمانية يؤثران على فعالية الرقابة الداخلية، حيث كلما ارتفع مؤشر التصنيف الائتماني زاد اهتمام البنوك بأنشطة الرقابة الداخلية للحد من المخاطر التي تؤثر على البنك.

جودة التقارير المالية تتأثر بشكل مباشر بجودة نظام الرقابة الداخلية وجودة نظام المعلومات المحاسبية.

دراسة (Hung & Tuan, 2019)، والتي هدفت إلى البحث في العوامل الرئيسية التي تؤثر على فعالية الرقابة الداخلية في البنوك التجارية المساهمة في فيتنام، وذلك لمساعدة البنوك على فهم العوامل التي تؤثر على فعالية عملياتها وتحسينها. وتم قياس عوامل الرقابة الداخلية بالبيئة الرقابية والأنشطة الرقابية والرقابة وتقييم المخاطر والمعلومات والاتصالات، بالإضافة إلى حجم البنك وتصنيف

10- منهجية الدراسة

مشكلة الدراسة في سبيل الوصول إلى أنجع الحلول التي تعمق العلاقة بين المتغيرات وتوضحها.

ثانيًا: مجتمع وعينة الدراسة

اشتمل مجتمع الدراسة على كافة شركات التأمين العاملة في المملكة الأردنية الهاشمية، والبالغ عددها (20) شركة موزعة بين (18) شركة تأمين تجارية، و(2) شركة تأمين إسلامية.

أولاً: منهج الدراسة بناءً على أبعاد الدراسة والدراسات السابقة التي تم الاطلاع عليها، استندت الدراسة الحالية على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي من أجل تتبع العلاقة بين متغيرات الدراسة (هيكل الرقابة الداخلية وفق إطار COSO، والحد من الاحتيال المالي)، والتعرف على اتجاهاتها وتأثيرها على

اعتمد الباحث على نوعين من المصادر للحصول على البيانات والمعلومات اللازمة والضرورية لإعداد الجانب النظري والعملي للدراسة الحالية وتحقيق أهدافهما، وهما:

المصادر الثانوية، وهي المصادر والأدبيات العلمية والبحثية التي تناولت مواضيع الدراسة ومتغيراتها، وقد لجأ الباحث إلى هذه المصادر في إعداد الجانب النظري للدراسة الحالية ومعالجته، والإطلاع على أدواتها. وقد تمثلت المصادر الثانوية في الكتب، والبحوث العلمية، والمقالات والنشرات والدوريات المختلفة، والرسائل والأطاريح الجامعية، والدراسات السابقة ذات العلاقة سواء باللغة العربية أو باللغة الأجنبية.

المصادر الأولية، وهي المصادر التي اعتمد عليها الباحث في معالجة الجانب العملي للدراسة الحالية وتحقيق أهدافه، وقد تمثلت في الاستبانة التي تم تطويرها بالرجوع إلى المصادر الثانوية وبما يتناسب مع متغيرات أنموذج الدراسة، حيث تم توزيعها على أفراد عينة الدراسة للحصول على البيانات الأولية والتي تعكس وجهة نظرهم حول القضايا المتعلقة بهيكل الرقابة الداخلية وفق إطار COSO والحد من

ونظراً لمحدودية الشركات الممثلة لمجتمع الدراسة وصغر حجمها، فقد تم استخدام أسلوب المسح الشامل في تحديد عينة الدراسة، حيث اشتملت عينة الدراسة على جميع مفردات مجتمع الدراسة، وهي (20) شركة تأمين أردنية.

ثالثاً: وحدة المعاينة والتحليل

استهدفت الدراسة مدققي الحسابات القانونيين المزاويلين لمهنة التدقيق، والبالغ عددهم (588) مدققاً، وذلك حسب إحصائيات جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين لعام 2023. وقد تم تحديد حجم العينة وفقاً لقانون مورغان وحسب جداول سيكران وبوجي الإحصائية، حيث بلغ عدد أفراد عينة الدراسة (233) مدققاً قانونياً (Sekaran & Bougie, 2016).

وقد اتبع الباحث الطريقة الإلكترونية في توزيع الاستبانة واستردادها، حيث بلغ عدد الاستبانات الموزعة (233) استبانة، واسترداد (197) استبانة، وبعد مراجعتها وتدقيقها تبين صلاحية جميع الاستبانات المستردة للتحليل، وبنسبة بلغت (84.5%) من إجمالي الاستبانات الموزعة.

رابعاً: مصادر جمع البيانات

الاحتيال المالي. وقد راعى الباحث عند تطوير الاستبانة وضوح الفقرات ودقتها وتسلسلها وترابطها وعدم وجود معيقات وصعوبات أثناء الإجابة عليها.

والتي تم توزيعها على محورين، يعبر كل محور منها عن المتغيرات الرئيسة الدراسة، ويندرج ضمنها الأبعاد الفرعية المستخدمة لقياسها، وذلك كما يأتي:

وقد تضمنت الاستبانة أسئلة وفقرات ذات اختيارات متعددة، موزعة على جزأين، وكما يأتي:

الجزء الأول: البيانات الديموغرافية، حيث يهدف هذا الجزء إلى التعرف على الخصائص والسمات الشخصية والوظيفية السائدة لدى الأفراد المستهدفين في الدراسة، وذلك من خلال الإجابة على

(3) أسئلة متمثلة في العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة في العمل.

الجزء الثاني: متغيرات الدراسة، حيث يهدف هذا الجزء إلى التعرف على آراء أفراد عينة الدراسة تجاه متغيرات الدراسة، والكشف عن مستوى الاهتمام بها ودرجة ممارستها من قبل الأطراف المعنية، وذلك من خلال مجموعة من الفقرات التي تعبر عنها،

ولقياس تقديرات أفراد عينة الدراسة تجاه متغيرات الدراسة، فقد اتبعت الاستبانة أسلوب القياس الإدراكي المستند على مقياس ليكرت (Likert) الخماسي، حيث تم تحديد أوزان الإجابات على الفقرات المخصصة لقياس كل بعد، وذلك كما يأتي:

الجدول (1): مقياس ليكرت الخماسي

التقدير	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الوزن	5	4	3	2	1

وللكشف عن مستوى الاهتمام ودرجة الممارسة لمتغيرات الدراسة، تم تطبيق الصيغة الآتية:

$$1.33 = \frac{1 - 5}{3} = \frac{\text{الحد الأعلى للبديل} - \text{الحد الأدنى للبديل}}{\text{عدد المستويات}} = \text{طول الفترة}$$

حيث تم تحديد مستوى الأهمية النسبية ومتغيرات أنموذجها، ووفقاً لثلاثة مستويات، وهي: بالاعتماد على قيمة الوسط الحسابي لأوزان تقديرات الإجابات على فقرات أداة الدراسة الجدول (2): مستوى الأهمية النسبية لفقرات ومتغيرات الدراسة والأوساط الحسابية التي تقابلها

مرتفع	متوسط	منخفض	مستوى الأهمية النسبية
5.00 - 3.66	3.66 - أقل من 2.33	1 - أقل من 2.33	الوسط الحسابي

خامساً: اختبار ثبات أداة الدراسة

يهدف اختبار ثبات أداة الدراسة إلى التحقق من دقة وموضوعية أداة الدراسة، ومدى الترابط والتماسك بين الفقرات، والقدرة على إعطاء إجابات مستقرة نسبياً. وقد تم إجراء هذا الاختبار من خلال تطبيق مقياس معامل الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha Coefficient). حيث يشير هذا المقياس إلى أن النتيجة تكون

الجدول (3): نتائج اختبار ثبات أداة الدراسة

الرقم	البعد	قيمة ألفا
1	بيئة الرقابة	0.854
2	تقييم المخاطر	0.755
3	أنشطة الرقابة	0.761
4	المعلومات والاتصالات	0.801
5	المتابعة (التقييم)	0.774
	هيكل الرقابة الداخلية وفق إطار COSO	0.899

0.924	الحد من الاحتيال المالي
0.945	أداة الدراسة

يتبين من الجدول (3) تمتع أداة الدراسة بمعاملات ثبات عالية وبقدرتها على تحقيق غايات الدراسة، حيث تراوحت قيم معامل كرونباخ ألفا ما بين (0.755 - 0.924)، كما بلغت قيمة المعامل لأداة الدراسة ككل (0.945)، وكلاهما أكبر من القيمة (0.70).

سادساً: اختبار الارتباط الخطي المتعدد
Multicollinearity

تعد استقلالية المتغيرات في النموذج الخطي العام (General Linear Model (GLM)) أحد الفروض الأساسية التي تجعل هذا النموذج صالحاً للتطبيق، ولا يعتبر هذا النموذج مناسباً لعملية تقدير المعلمات. وللتحقق من استقلالية المتغيرات تم التأكد من خلو البيانات من مشكلة الارتباط الخطي المتعدد، حيث تظهر هذه المشكلة عندما يكون هناك ارتباط خطي عالي (تام أو شبه تام) بين متغيرين أو أكثر من المتغيرات المستقلة، مما يؤثر سلباً على دقة القياسات، إذ يعمل على تضخيم قيمة معامل التحديد R^2 بحيث تتجاوز قيمتها القيمة الفعلية (Guajarati, 2004).

وقد تم التحقق من عدم وجود هذه المشكلة من خلال حساب مصفوفة الارتباط، والتي تشير إلى خلو البيانات من مشكلة الارتباط الخطي المتعدد إذا لم تتجاوز قيمة الارتباط بين متغيرين مستقلين أو أكثر القيمة (0.80) (Guajarati, 2004)، وقد ظهرت النتائج كما يأتي:

الجدول (4): نتائج اختبار الارتباط الخطي المتعدد باستخدام مصفوفة الارتباط

هيكل الرقابة الداخلية وفق إطار COSO	بيئة الرقابة	تقييم المخاطر	أنشطة الرقابة	المعلومات والاتصالات	المتابعة (التقييم)
بيئة الرقابة	1.000				
تقييم المخاطر	0.679**	1.000			
أنشطة الرقابة	0.499**	0.702**	1.000		

المعلومات والاتصالات	0.642**	0.565**	0.589**	1.000	
المتابعة (التقييم)	0.501**	0.578**	0.563**	0.610**	1.000

(**) عند مستوى دلالة 0.01

يتبين من الجدول (4) خلو البيانات من مشكلة الارتباط الخطي المتعدد، حيث تراوحت معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة ما بين (0.499 – 0.702) وهي أقل من القيمة (0.80). ولتأكيد هذه النتيجة تم حساب معامل تضخم التباين والتباين المسموح به، حيث يشير معامل Variance Inflation Factor (VIF) التباين المتعدد باستخدام معامل تضخم التباين والتباين المسموح به (Guajarati, 2004). وقد ظهرت النتائج كما يأتي:

الجدول (5): نتائج اختبار الارتباط الخطي المتعدد باستخدام معامل تضخم التباين والتباين المسموح به

هيكل الرقابة الداخلية وفق إطار COSO	معامل تضخم التباين VIF	التباين المسموح به Tolerance
بيئة الرقابة	2.244	0.446
تقييم المخاطر	2.836	0.353
أنشطة الرقابة	2.189	0.457
المعلومات والاتصالات	2.126	0.470
المتابعة (التقييم)	1.797	0.556

يتبين من الجدول (5) خلو البيانات من مشكلة الارتباط الخطي المتعدد، حيث تراوحت قيم معامل تضخم التباين VIF ما بين (1.797 – 2.836) وهي ما بين (1.0 – 10.0)، وتراوحت قيم التباين المسموح به (Tolerance) ما بين (0.353 - 0.556) وهي ما بين (0.1 – 1.0).

سابعاً: المعالجات الإحصائية المستخدمة

أساليب الاحصاء الاستدلالي، والتي تم استخدامها للتحقق من ثبات أداة الدراسة وملاءمة نموذج الدراسة، بالإضافة إلى اختبار الفرضيات. وقد تمثلت هذه الأساليب في اختبار الاتساق الداخلي (كرونباخ ألفا)، ومصفوفة الارتباط، ومعامل تضخم التباين والتباين المسموح به، وتحليل الانحدار الخطي المتعدد.

11- تحليل البيانات واختبار الفرضيات

أولاً: وصف المتغيرات الديموغرافية

لتحليل بيانات الدراسة واختبار فرضياتها تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية الاصدار 20 (Statistical Package for Social Sciences- SPSS V. 20)، حيث تم تطبيق الأساليب الإحصائية الآتية:

أساليب الاحصاء الوصفي، والتي تم استخدامها في وصف البيانات الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة، وتحليل إجابات أفراد العينة على فقراتها المختلفة، ووصف أبعاد ومتغيرات أنموذج الدراسة. وقد تمثلت هذه الأساليب في التكرار والنسبة المئوية، والوسط الحسابي والانحراف المعياري.

الجدول (6): خصائص عينة الدراسة وفقاً للمتغيرات الديموغرافية والوظيفية والعلمية

المتغير	المستوى	التكرار (n=197)	النسبة المئوية
العمر	أقل من 30 سنة	8	4.1
	من 30 – 34 سنة	30	15.2
	من 35 – 39 سنة	55	27.9
	من 40 – 44 سنة	68	34.5
	45 سنة فأكثر	36	18.3
المؤهل العلمي	بكالوريوس	121	61.4
	دبلوم عالي	8	4.1
	ماجستير	58	29.4
	دكتوراة	10	5.1
سنوات الخبرة	5 سنوات فأقل	10	5.1
	من 6 – 10 سنوات	36	18.3
	من 11 – 15 سنوات	54	27.4
	من 16 – 20 سنة	68	34.5
	21 سنة فأكثر	29	14.7
	المجموع	197	%100

(34.5%) لتوزيع أفراد العينة، وبينما بلغت أقل

نسبة (4.1%) للفئة العمرية (أقل من 30 سنة).

يتبين من الجدول (6) أن الفئة العمرية

(من 40 – 44 سنة) حققت أعلى نسبة بمقدار

لتوزيع افراد عينة الدراسة بأعلى بنسبة بلغت (34.5%)، بينما بلغت اقل نسبة لفئة سنوات الخبرة (اقل من 5 سنوات) بمقدار (5.1%) وهذا يشير الى امتلاك المحاسبين القانونيين الأردنيين المهارات العملية اللازمة لممارسة عملية التدقيق.

ثانياً: وصف متغيرات الدراسة

يهدف هذا الجزء إلى وصف آراء واتجاهات أفراد عينة الدراسة على متغيرات الدراسة، وتحديد واقعها ومستوى الاهتمام بها. ولتحقيق ذلك تم استخدام أساليب الاحصاء الوصفي المتمثلة في المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب والأهمية النسبية، وكانت النتائج كما يأتي:

وهذا يتوافق مع شروط حصول المدققين الخارجيين على ترخيص بمزاولة مهنة التدقيق، حيث يتطلب حصولهم على الشهادات المهنية بجانب الشهادات الأكاديمية، مما يحتاج لفترات زمنية طويلة نسبياً. وكانت أعلى نسبة مئوية لتوزيع افراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير المؤهل العلمي لفئة (بكالوريوس) بنسبة مئوية بلغت (61.4%)، بينما بلغت اقل نسبة مئوية لمؤهل (دبلوم عالي) بنسبة مئوية بلغت (4.1%)، وهذا يشير إلى امتلاك المحاسبين القانونيين الأردنيين المؤهلات العلمية الكافية التي تساعدهم على ممارسة عمله بنجاح. وقد جاءت فئة سنوات الخبرة (من 16 – 20 سنة)

الجدول (7): وصف متغيرات الدراسة

الرقم	المتغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	مستوى الأهمية النسبية
1	بيئة الرقابة	893.3	0.595	5	مرتفع
2	تقييم المخاطر	3.955	0.581	4	مرتفع
3	أنشطة الرقابة	4.115	0.457	1	مرتفع
4	المعلومات والاتصالات	4.021	0.533	2	مرتفع
5	المتابعة (التقييم)	3.989	0.529	3	مرتفع
	هيكل الرقابة الداخلية وفق إطار COSO	3.995	0.422	---	مرتفع
	الحد من الاحتيال المالي	4.073	0.569	---	مرتفع

الوسط الحسابي للمتغيرات ما بين (3.893 – 4.115)، وبأهمية نسبية مرتفعة لجميع المتغيرات، حيث جاء متغير (أنشطة الرقابة) في المرتبة الأولى بوسط حسابي (4.115) وانحراف معياري (0.457)

يتبين من الجدول (7) ارتفاع مستوى الاهتمام بهيكل الرقابة الداخلية وفق إطار COSO، حيث بلغ الوسط الحسابي العام (3.995) والانحراف المعياري (0.422). وقد تراوحت قيم

ثالثاً: اختبار فرضيات الدراسة

يعرض هذا الجزء نتائج اختبار فرضيات الدراسة، والتي تم التوصل إليها من خلال تطبيق أساليب الإحصاء الاستدلالي المناسبة. حيث تم إخضاع فرضيات الدراسة لتحليل الانحدار الخطي المتعدد والمتدرج Multiple and Stepwise Linear Regression. وفيما يأتي نتائج اختبار فرضيات الدراسة.

وبأهمية نسبية مرتفعة، في حين جاء متغير (بيئة الرقابة) في المرتبة الخامسة والأخيرة بوسط حسابي (3.893) وانحراف معياري (0.595) وبأهمية نسبية مرتفعة.

كما يتبين من الجدول (7) ارتفاع مستوى الاهتمام بالحد من الاحتيال المالي، حيث بلغ الوسط الحسابي العام (4.073) والانحراف المعياري (0.569).

الرقابة الداخلية وفق إطار COSO بأبعاده (بيئة الرقابة، تقييم المخاطر، أنشطة الرقابة، المعلومات والاتصالات، والمتابعة (التقييم)) على الحد من الاحتيال المالي من وجهة نظر مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين"، وظهرت النتائج كما يأتي:

نتائج اختبار الفرضية الرئيسية

تهدف الفرضية الرئيسية إلى التعرف على أثر هيكل الرقابة الداخلية وفق إطار COSO بأبعاده على الحد من الاحتيال المالي. حيث تنص هذه الفرضية على أنه: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لهيكل

الجدول (8): ملخص النموذج وتحليل تباين الانحدار للفرضية الرئيسية

ANOVA تحليل التباين			ملخص النموذج				المتغير التابع
(Sig F*)	قيمة F المحسوبة	(DF) درجات الحرية	الخطأ المعياري للنموذج	(R ²) معامل التحديد المعدل Adjusted	(R ²) معامل التحديد	(R) معامل الارتباط	
0.000	38.889	5	0.349	0.617	0.637	0.798	الحد من الاحتيال المالي

* التأثير دلال إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)

يتبين من الجدول (8) وجود علاقة ارتباط موجبة وقوية بين هيكل الرقابة الداخلية وفق إطار COSO والحد من الاحتيال المالي، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط ($R=0.798$)، وبلغت قيمة معامل التحديد ($R^2=0.637$)، وهذا يشير إلى أن هيكل الرقابة الداخلية وفق إطار COSO فسر ما نسبته (63.7%) من التغير الحاصل في الحد من الاحتيال المالي، وأن ما قيمته (36.3%) يعزى لعوامل أخرى. أما قيمة معامل التحديد المعدل $Adj.R^2$ فقد بلغت (0.617)، وبلغ الفرق بينها وبين معامل التحديد (0.018)، وهي قيمة ضئيلة جداً، مما يشير إلى قدرة متغيرات النموذج المقبولة على التنبؤ بقيم متغير الحد من الاحتيال المالي. كما يتبين من الجدول معنوية النموذج، حيث بلغت قيمة F المحسوبة نتائج اختبار الفرضيات الفرعية

(38.889) وبمستوى الدلالة ($SigF=0.000$) وهي أقل من 0.05، مما يشير إلى وجود أثر دال إحصائياً لهيكل الرقابة الداخلية وفق إطار COSO على الحد من الاحتيال المالي عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وعند 5 درجات حرية. وبناءً على ذلك فإنه يتم رفض الفرضية العدمية الرئيسة، وقبول الفرضية البديلة، التي تنص على أنه: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لهيكل الرقابة الداخلية وفق إطار COSO بأبعاده (بيئة الرقابة، تقييم المخاطر، أنشطة الرقابة، المعلومات والاتصالات، والمتابعة (التقييم)) على الحد من الاحتيال المالي من وجهة نظر مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين".

الجدول (9): نتائج اختبار الفرضيات الفرعية

هيكل الرقابة الداخلية وق إطار COSO	(B) المعاملات	الخطأ المعياري	قيمة Beta	قيمة T المحسوبة	(Sig T*) مستوى الدلالة
بيئة الرقابة	0.285	0.086	0.298	3.314	0.000
تقييم المخاطر	0.335	0.106	0.365	3.160	0.000
أنشطة الرقابة	0.387	0.099	0.378	3.909	0.000
المعلومات والاتصالات	0.299	0.075	0.287	3.987	0.000
المتابعة (التقييم)	0.353	0.098	0.343	3.602	0.000

* التأثير دلال إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)

(3.160) وبمستوى الدلالة ($\text{SigT}=0.000$)، وهي أقل من 0.05، مما يشير إلى وجود أثر معنوي إيجابي لتقييم المخاطر على الحد من الاحتيال المالي. وبناءً على ذلك فإنه يتم رفض الفرضية العدمية الفرعية الثانية، وقبول الفرضية البديلة، التي تنص على أنه: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لتقييم المخاطر على الحد من الاحتيال المالي من وجهة نظر مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين".

ويتبين من الجدول أن قيمة B عند متغير (أنشطة الرقابة) قد بلغت (0.387)، وهي تشير إلى أن الزيادة في أنشطة الرقابة بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى الزيادة في الحد من الاحتيال المالي بمقدار (38.7%) وحدة، وبلغت قيمة T المحسوبة عنده (3.909) وبمستوى الدلالة ($\text{SigT}=0.000$)، وهي أقل من 0.05، مما يشير إلى وجود أثر معنوي إيجابي لأنشطة الرقابة على الحد من الاحتيال المالي. وبناءً على ذلك فإنه يتم رفض الفرضية العدمية الفرعية الثالثة، وقبول الفرضية البديلة، التي تنص على أنه: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند

يوضح الجدول (9) قيم معاملات الانحدار لمتغيرات هيكل الرقابة الداخلية وفق إطار COSO، حيث يتبين أن قيمة B عند متغير (بيئة الرقابة) قد بلغت (0.285)، وهي تشير إلى أن الزيادة في بيئة الرقابة بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى الزيادة في الحد من الاحتيال المالي بمقدار (28.5%) وحدة، وبلغت قيمة T المحسوبة عنده (3.314) وبمستوى الدلالة ($\text{SigT}=0.000$)، وهي أقل من 0.05، مما يشير إلى وجود أثر معنوي إيجابي لبيئة الرقابة على الحد من الاحتيال المالي. وبناءً على ذلك فإنه يتم رفض الفرضية العدمية الفرعية الأولى، وقبول الفرضية البديلة، التي تنص على أنه: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لبيئة الرقابة على الحد من الاحتيال المالي من وجهة نظر مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين".

ويتبين من الجدول أن قيمة B عند متغير (تقييم المخاطر) قد بلغت (0.335)، وهي تشير إلى أن الزيادة في تقييم المخاطر بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى الزيادة في الحد من الاحتيال المالي بمقدار (33.5%) وحدة، وبلغت قيمة T المحسوبة عنده

وحدة واحدة يؤدي إلى الزيادة في الحد من الاحتيال المالي بمقدار (35.3%) وحدة، وبلغت قيمة T المحسوبة عنده (3.602) وبمستوى الدلالة (SigT=0.000)، وهي أقل من 0.05، مما يشير إلى وجود أثر معنوي إيجابي للمتابعة (التقييم) على الحد من الاحتيال المالي. وبناءً على ذلك فإنه يتم رفض الفرضية العدمية الفرعية الخامسة، وقبول الفرضية البديلة، التي تنص على أنه: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للمتابعة (التقييم) على الحد من الاحتيال المالي من وجهة نظر مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين".

12- النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- ارتفاع مستوى الاهتمام بهيكل الرقابة الداخلية وفق إطار COSO في شركات التأمين الأردنية، من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين، وهذا يدل على التزام شركات التأمين الأردنية بالمعايير الدولية للحوكمة وإدارة المخاطر والامتثال القانوني، كما يعكس

مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لأنشطة الرقابة على الحد من الاحتيال المالي من وجهة نظر مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين".

ويتبين من الجدول أن قيمة B عند متغير (المعلومات والاتصالات) قد بلغت (0.299)، وهي تشير إلى أن الزيادة في المعلومات والاتصالات بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى الزيادة في الحد من الاحتيال المالي بمقدار (29.9%) وحدة، وبلغت قيمة T المحسوبة عنده (3.987) وبمستوى الدلالة (SigT=0.000)، وهي أقل من 0.05، مما يشير إلى وجود أثر معنوي إيجابي للمعلومات والاتصالات على الحد من الاحتيال المالي. وبناءً على ذلك فإنه يتم رفض الفرضية العدمية الفرعية الرابعة، وقبول الفرضية البديلة، التي تنص على أنه: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لمعلومات والاتصالات على الحد من الاحتيال المالي من وجهة نظر مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين".

كما يتبين من الجدول أن قيمة B عند متغير (المتابعة (التقييم)) قد بلغت (0.353)، وهي تشير إلى أن الزيادة في المتابعة (التقييم) بمقدار

- قدرة الشركات على تحقيق الشفافية والموثوقية في تقاريرها المالية، مما يعزز من ثقة المستثمرين وأصحاب المصالح الآخرين فيها.
- ارتفاع مستوى اهتمام شركات التأمين الأردنية بالحد من الاحتيال المالي من وجهة نظر مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين، وهذا يعكس التزام شركات التأمين الأردنية بالحوكمة الرشيدة، وتعزيز الشفافية، وتحسين جودة التقارير المالية، وتقليل المخاطر المالية والقانونية، تحسن إدارتها الداخلية وزيادة موثوقيتها، مما يساهم في تعزيز الثقة في القطاع التأميني ككل.
- وجود أثر معنوي وإيجابي لهيكل الرقابة الداخلية وفق إطار COSO على الحد من الاحتيال المالي من وجهة نظر مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين، ووجود هذا الأثر يعكس التزام شركات التأمين الأردنية بإدارة المخاطر بفعالية وكفاءة، مما يعزز من قدرتها على الكشف المبكر عن الاحتيال المالي واتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة، ويساهم في تحسين الشفافية والمساءلة وتقليل التكاليف المرتبطة بالاحتيال، ويزيد من ثقة المستثمرين وأصحاب المصالح في الشركة.
- الرشيدة للشركات، وتقليل فرص الاحتيال المالي، وتعزيز السمعة والمصداقية للشركات في السوق.
- وجود أثر معنوي وإيجابي لبيئة الرقابة على الحد من الاحتيال المالي من وجهة نظر مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين، ووجود هذا الأثر يعكس نجاح شركات التأمين الأردنية في بناء نظام رقابة داخلي قوي وفعال، والتزامها بالحوكمة الرشيدة، وتحسين إدارة المخاطر، وزيادة الشفافية والمصداقية، مما يعزز من ثقة المستثمرين وأصحاب المصالح ويضمن استدامة الأعمال وتحقيق النمو المستدام.
- وجود أثر معنوي وإيجابي لتقييم المخاطر على الحد من الاحتيال المالي من وجهة نظر مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين، ووجود هذا الأثر يعكس التزام شركات التأمين الأردنية بإدارة المخاطر بفعالية وكفاءة، مما يعزز من قدرتها على الكشف المبكر عن الاحتيال المالي واتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة، ويساهم في تحسين الشفافية والمساءلة وتقليل التكاليف المرتبطة بالاحتيال، ويزيد من ثقة المستثمرين وأصحاب المصالح في الشركة.

- وجود أثر معنوي وإيجابي لأنشطة الرقابة على الحد من الاحتيال المالي من وجهة نظر مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين، ووجود هذا الأثر يعكس التزام شركات التأمين الأردنية بتحقيق الفعالية في نظام الرقابة الداخلية والتزامها بالحوكمة الرشيدة، مما يعزز من قدرتها على الكشف المبكر عن الاحتيال واتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة، ويسهم في تحسين جودة التقارير المالية، وزيادة الكفاءة التشغيلية، وتقليل المخاطر القانونية، وتنمية ثقافة النزاهة داخل الشركة.
- وجود أثر معنوي وإيجابي للمعلومات والاتصالات على الحد من الاحتيال المالي من وجهة نظر مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين، ووجود هذا الأثر يعكس التزام شركات التأمين الأردنية بتحقيق الفعالية في نظم المعلومات والاتصالات لديها، مما يعزز من شفافية العمليات، ويساعد في اكتشاف الأنشطة المشبوهة، ويحسن من الرقابة الداخلية، ويدعم اتخاذ القرارات المستنيرة، ويزيد من الوعي والتدريب لدى الموظفين، ويسهم في تقليل فرص الاحتيال ويعزز ثقة المستثمرين وأصحاب المصالح في الشركة.
- وجود أثر معنوي وإيجابي للمتابعة (التقييم) على الحد من الاحتيال المالي من وجهة نظر مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين، ووجود هذا الأثر يعكس التزام شركات التأمين الأردنية على ممارسة الرقابة المستمر والمنهجية لأنشطتها وعملياتها، وتحديد نقاط الضعف في أنظمة الرقابة لديها واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة، والاستجابة السريعة للتغيرات والتهديدات المحتملة، وتحديث سياساتها وإجراءاتها الرقابية للتكيف مع الظروف المتغيرة، مما يعزز من قدرة نظام الرقابة الداخلية على الكشف المبكر عن محاولات الاحتيال والتصدي لها بفعالية، والتقليل من فرص حدوثها.

ثانياً: التوصيات

بالاعتماد على النتائج التي تم التوصل إليها، تقدم الدراسة التوصيات الآتية:

- زيادة التزام شركات التأمين الأردنية بتعزيز ثقافة النزاهة والأخلاق، وتوضيح أهمية

- السلوك الأخلاقي، وتوفير دورات تدريبية
- إجراء شركات التأمين الأردنية عملية تحسين مستمرة لنظم المعلومات والاتصال لديها؛ لضمان توافر بيانات دقيقة وحديثة تساعد في اتخاذ قرارات مستنيرة، وإنشاء قنوات اتصال فعالة بين مختلف الأقسام والإدارات لضمان تبادل المعلومات بشكل سلس وسريع، وتوفير حماية الشركة من الاحتيال.
- إجراء شركات التأمين الأردنية عمليات تقييم دورية للمخاطر لتحديد التهديدات المحتملة وتحديث استراتيجيات التعامل معها، وتطوير سيناريوهات محتملة للاحتيال المالي واختبار مدى جاهزية الشركة للتعامل معها، واستخدام التكنولوجيا المتقدمة لتقييم المخاطر بشكل أكثر دقة وتحديد الأنماط غير العادية.
- إعداد وتطبيق شركات التأمين الأردنية إجراءات رقابية فعالة تشمل التدقيق الداخلي والخارجي بشكل دوري، والاعتماد على أنظمة رقابة آلية حديثة للكشف المبكر عن الأنشطة المشبوهة، والتأكد من توثيق جميع العمليات والإجراءات بشكل دقيق لتسهيل عملية المراجعة والتدقيق.
- اتباع شركات التأمين الأردنية سياسات وإجراءات واضحة لمكافحة الاحتيال تتضمن خطوات واضحة للتحقيق في الحالات المشتبه بها، والاستثمار في التكنولوجيا المتقدمة لتحديد الأنماط غير الطبيعية التي قد تشير إلى الاحتيال.

أولاً: المصادر والمراجع العربية

13- المصادر والمراجع

- أحمد، صلاح محمد، حسن، الأمين محمود وإدريس، محمد مسعود (2020). أثر الرقابة الداخلية على جودة النظام المحاسبي في الوحدات الحكومية: دراسة حالة وزارة المالية – ولاية النيل الأبيض. مجلة النيل الأبيض للدراسات والبحوث، (15)، 73-99.
- بدوي، عبد السلام خميس (2011). أثر هيكل نظام الرقابة الداخلية وفقاً لإطار (COSO) على تحقيق أهداف الرقابة. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- البنك المركزي الأردني. (2022). مكافحة الاحتيال المالي في نظام المدفوعات الوطني: الدليل الإرشادي. دائرة الإشراف والرقابة على نظام المدفوعات الوطني.
- بني هاني، أحمد غازي والمومني، محمد عبد الله (2022). الأثر المعدل للحوكمة على العلاقة بين الرقابة الداخلية وتحسين مؤشرات الأداء في المناطق الحرة الأردنية.
- مجلة جدارا للبحوث والدراسات، 8، 49-65.
- الجرد، رشا (2013). أثر تقييم مكونات الرقابة الداخلية على تقدير خطرها في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية. مجلة الجامعة، 15(3)، ص 217-244.
- الدردور، هدى (2023). كفاءة الرقابة الداخلية على تحسين الأداء المالي. المجلة العربية للنشر العلمي، 6(54)، 58-69.
- السبوع، سليمان سند (2011). أثر هياكل أنظمة الرقابة وفقاً لإطار COSO على أهداف الرقابة: حالة الشركات الصناعية الأردنية. مجلة دراسات، 38(1)، ص 103-117.
- شاهين، حمدي شحاته (2022). أثر تفعيل آليات المراجعة القضائية لعمليات التحول الرقمي على الحد من الفساد والاحتيال المالي بالبيئة المصرية. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، 13(2)، 282-327.
- صفاء علي ناصر (2017). اكتشاف الاحتيال المالي باستخدام بعض الطرق الإحصائية: دراسة

- تطبيقية في سوق العراق للأوراق المالية. *مجلة المستنصرية للعلوم*، 28(1).
والاحتيال المالي. *مجلة جامعة التنمية البشرية*، 9(1)، 123-134.
- الطائي، بشرى فاضل وفخري، سلمان حسين فخري (2019). دور التخصص المهني لشركات التدقيق في الكشف عن الاحتيال في القوائم المالية. *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية*، 25(114)، 575-602.
- عدوس، عبد الكريم عبد الله، محمد، أحمد خالد البشير والشريف، محمد الطيب علي (2021). أساليب الاحتيال في المحاسبة ودورها في تحديد الوعاء الضريبي للدخل النوعية (دراسة تطبيقية). *مجلة جامعة صبراتة العلمية*، 5(2)، 95-126.
- عاشور، إيهاب محمد والبسيوني، هيثم محمد (2021). دراسة وتحليل العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية في ظل جائحة كوفيد - 19 والأداء المالي للشركات: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. *مجلة البحوث المالية والتجارية*، 2(2)، 834-899.
- عبدالحسين، نعمت مجيد (2023). أثر الرقابة الداخلية على أداء العاملين. *مجلة الدراسات المستدامة*، 5(3)، 2260-2287.
- عبدالرزاق، مناضل عبد الجبار وأمين، عثمان عبد القادر حمه (2023). امكانية استخدام المحاسبة القضائية للحد من التلاعب
- فروانة، حازم أحمد وعياد، سيدي محمد (2022). أثر فعالية أنظمة الرقابة الداخلية في تطوير الأداء المالي لبنك فلسطين. *مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية*، 7(1)، 297-322.
- فلاح، حسين جاسم وجميل، علي توفيق (2015). اعتماد إطار إدارة مخاطر المشروع (ERM)

- المعموري، علي محمد ثجيل والشريفي، احمد عبد
الامير محمود (2021). تقييم المدقق
للتحريفات المكتشفة وانعكاسها على
اجراءات الادارة: بحث تطبيقي في الشركة
العامة لتصنيع الحبوب. مجلة دراسات
محاسبية ومالية، 16(54)، 117-131.
- المغربي، محمد الفاتح (2018). أصول الادارة
والتنظيم. الأكاديمية الحديثة للكتاب
الجامعي، الخرطوم، السودان.
- المغربي، محمد الفاتح (2020). الرقابة الادارية:
رؤية تأصيلية. الأكاديمية الحديثة للكتاب
الجامعي، الخرطوم، السودان.
- مقدم، خالد ومايو، عبد الله (2016). نظام الرقابة
الداخلية. مطبوعة ماجستير دراسات
محاسبية، جامعة قاصدي مرباح -
ورقلة، الجزائر.
- ناصر، فتيحة (2019). دور نظام الرقابة الداخلية
في تحسين جودة القوائم المالية: دراسة
ميدانية في مؤسسة النسيج والتجهيز
بسكرتة TIFIB. رسالة ماجستير غير
الاسلامية الجامعة، (67)، 303-320.
- لتأكيد جودة الرقابة. مجلة الكوت للعلوم
الاقتصادية والإدارية، 1(17)، ص462-
493.
- لظن، هيا مروان إبراهيم (2016). مدى فعالية دور
التدقيق الداخلي في تقويم إدارة المخاطر وفق
إطار COSO: دراسة تطبيقية على
القطاعات الحكومية في قطاع غزة. رسالة
ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية،
غزة، فلسطين.
- مجيد، علي عبد القادر (2019). دور مكونات
الرقابة الداخلية وفقاً لإطار (COSO) في
تعزيز جودة الخدمات المصرفية: دراسة
استطلاعية لآراء عينة من مديري الأقسام
والشعب مسؤولي الرقابة في بعض المصارف
الحكومية لمحافظة نينوى. مجلة تكريت
للعلوم الإدارية والاقتصادية، 15(45)،
ص105-128.
- معلي، سيد مهدي والحلو، جمال نعمان محمد
(2022). أهمية تنقيب البيانات في كشف
الاحتيال في القوائم المالية. مجلة الكلية
الاسلامية الجامعة، (67)، 303-320.

- الوقاد، سامي محمد ووديان، لؤي محمد (2010). منشورة، جامعة محمد خيضر – بسكرة، الجزائر.
- تدقيق الحسابات. مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- الناغي، محمود السيد والبسطويسى، مروه أحمد عبد الرحمن (2023). الدور المرتقب للمراجع الخارجي في كشف الاحتيال باستخدام نماذج الغش لتحسين جودة المراجعة. *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية*، 15(1)، 7-11.
- وهيب، نهاد محمد والصفار، سهاد صبيح (2022). تقييم نظام المعلومات المحاسبي لشركة التمور العراقية استناداً لمكونات الرقابة الداخلية. *مجلة كلية مدينة العلم*، 14(2)، 17-59.

ثانياً: المصادر والمراجع الأجنبية

- Aksoy, T., & Aksoy, L. (2020). Increasing importance of internal control in the light of global developments, national and international standards and regulations. *Sayıştay Dergisi*, (118), 9-40.
- American Institute of Certified Public Accountants (AICPA). (2020). Private company audits.
- Attaran, M., & Woods, J. (2019). Cloud computing technology: improving small business performance using the Internet. *Journal of Small Business & Entrepreneurship*, 31(6), 495-519.
- Avortri, C., & Agbanyo, R. (2020). Determinants of management fraud in the banking sector of Ghana: the perspective of the diamond fraud theory. *Journal of Financial Crime*, 28(1), 142-155.
- Badara, M. & Saidin, S (2013). Impact of the effective internal control system on the internal audit effectiveness at local government level. *Journal of Social and Development Sciences*, 4(1).
- Brown, V. L., Coram, P. J., Dennis, S. A., Dickins, D., Earley, C. E., Higgs, J. L., ... & Tatum, K. W. (2019). Comments of the auditing standards committee of the auditing

- section of the American accounting association on international auditing and assurance standards board exposure draft, proposed international standard on auditing 315 (Revised): Identifying and assessing the risks of material misstatement and proposed consequential and conforming amendments to other ISAs. *Current issues in auditing*, 13(1), C1-C9.
- Chen, Z. Y., & Han, D. (2023). *Detecting corporate financial fraud via two-stage mapping in joint temporal and financial feature domain*. Expert Systems with Applications, 119559.
- Choi, D., & Lee, K. (2018). *An artificial intelligence approach to financial fraud detection under IoT environment: A survey and implementation*. Security and Communication Networks.
- Christian, N., Basri, Y. Z., & Arafah, W. (2019). Analysis of fraud triangle, fraud diamond and fraud pentagon theory to detecting corporate fraud in Indonesia. *The International Journal of Business Management and Technology*, 3(4), 73-78.
- Daft, Richard L. (2011). *Management*. (3rd ed.), Dryden Press. USA.
- Dimitrijevic, D., Jovkovic, B. & Milutinovic, S. (2021). The Scope and Limitations of External Audit in Detecting Frauds in Company's Operations. *Journal of Financial Crime*, 28(3), 632-646.
- Dovzhyk, O. (2023). Impact of internal control on the quality of accounting information. *Economies Horizons*, 1(23), 35-42.
- Ejoh, N., & Ejom, P. (2014). The impact of internal control activities on financial performance of tertiary institutions in Nigeria. *Journal of Economics and Sustainable Development*, 5(16), 133-143.
- Gelinas, U. J., Dull, R. B., Wheeler, P., & Hill, M. C. (2017). *Accounting information systems*. Cengage learning.
- Gujarati, D.N. (2004). *Basic econometrics*. (4th ed.), McGraw Hill, New York, USA.
- Hamed, R. (2023). The role of internal control systems in ensuring financial performance sustainability. *Sustainability*, 15(13), 1-18.

- Hanoon, R. N., Khalid, A. A., Rapani, N. H. A., Aljaway, T. M., & Al-Waeli, A. J. (2021). The impact of internal control components on the financial performance, in the Iraqi banking sector. *Journal of Contemporary Issues in Business and Government*, 27(3), 2517-2529.
- Hilal, W., Gadsden, S. A., & Yawney, J. (2022). *Financial Fraud: A Review of Anomaly Detection Techniques and Recent Advances*.
- Huang, S. Y., Lin, C. C., Chiu, A. A., & Yen, D. C. (2017). Fraud detection using fraud triangle risk factors. *Information Systems Frontiers*, 19, 1343-1356.
- Hung, D., & Tuan, T. (2019). Factors affecting the effectiveness of internal control in joint stock commercial banks in Vietnam. *Management Science Letters*, 9(11), 1799-1812.
- Jimenez-Andrade, J. R. (2022). *Capital market penalties and corporate violations of the three pillars (operations, reporting, and compliance) after COSO 2013 internal controls: integrated framework*.
- Lawson, B. P., Muriel, L., & Sanders, P. R. (2017). A survey on firms' implementation of COSO's 2013 Internal Control—Integrated Framework. *Research in Accounting Regulation*, 29(1), 30-43.
- Mahsina, M., Poniwati, A. & Hidayati, K. (2016). *COSO framework: an internal audit and effectiveness analysis of banking internal control on credit investment aspect*. International Conference on Education For Economics, ISSN (Print) 2540-8372 Business, and Finance (ICEEBF), 482-496.
- Monteiro, A. P., Vale, J., Silva, A., & Pereira, C. (2021). Impact of the internal control and accounting systems on the financial information usefulness: The role of the financial information quality. *Academy of Strategic Management Journal*, 20(3), 1-13.
- Nawawi, A., & Salin, A. S. A. P. (2018). Internal control and employees' occupational fraud on expenditure claims. *Journal of Financial Crime*.
- Nguyen, T. N. L., Vu, T. K. A., & Bui, T. N. (2023). Impact of Internal Control on the Quality of

- Accounting Information at Enterprises Listed on the Stock Market in Vietnam. *International Journal of Professional Business Review*, 8(5), 1-33.
- Njeri, K (2014). *Effects of internal controls on the financial performance of manufacturing firms in Kenya*. Unpublished Master Thesis, Nairobi University, Kenya.
- Omar, M., Nawawi, A., & Salin, A. S. A. P. (2016). The causes, impact and prevention of employee fraud: A case study of an automotive company. *Journal of Financial Crime*
- Putri, M. A., Aknuranda, I. & Mahmudy, W. F. (2017). Maturity evaluation of information technology governance in pt def using COBIT 5 framework. *Journal of Information Technology and Computer Science*, 2(1), 19 – 27.
- Raji, I. D., Smart, A., White, R. N., Mitchell, M., Gebu, T., Hutchinson, B., ... & Barnes, P. (2020, January). Closing the AI accountability gap: Defining an end-to-end framework for internal algorithmic auditing. In *Proceedings of the 2020 conference on fairness, accountability, and transparency* (pp. 33-44).
- Sekaran, U., Bougie, R., (2016). *Research methods for business: a skill- building approach*. (7th ed). John Wiley and Sons Inc., New York, USA.
- Sofyani, H., Abu Hasan, H., & Saleh, Z. (2022). Internal control implementation in higher education institutions: determinants, obstacles and contributions toward governance practices and fraud mitigation. *Journal of Financial Crime*, 29(1), 141-158.
- The Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission (COSO) (2013). *COSO Internal Control – Integrated Framework*. <https://assets.kpmg.com/>.
- Weygandt, J. J., Kimmel, P. D., & Aly, I. M. (2020). *Managerial accounting: tools for business decision-making*. John Wiley & Sons
- Zulfachmi, A. S. & Sudarmojo, Y. P. (2017). Evaluation of internal control system using COSO framework. *International Journal of Engineering and Emerging Technology*, x(x), 72-77.